التعليل والعامل في ضوء التيسير النحوي عند عباس حسن

قزعوط سليم

جامعة الشلف

الملخص:يهدف هذا البحث إلى تقديم صورة توصيفية للنحو العربي لما آل إليه من تجديد في بعض أصوله المنهجية، وأسسه العلمية عند أحد الدارسين العرب – عباس حسن – حيث سعى هذا الأخير إلى تيسير النحو العربي وفق ما يخدم العملية التعليمية، ويمضي بالمتعلم قدما نحو إصابة ما يعصم لسانه من الخطإ واللحن بعيدا في ذلك عن التعليل المضني وتحكيم نظرية العامل في تفسير ظواهر العربية؛كون هذين الأخيرين – التعليل والعامل –استمدّا أصولهما من علوم المنطق والفلسفة والكلام .علوم أثّرت في النحو بما يذهب بروحه ويبلبل معالمه على حدّ قول بعض الدارسين العرب المحدثين.

الكلمات المفتاحية:التعليل، النحو، العلة، العامل، رفض.

Summary: This research aims to provide a descriptive picture of the Arab grammar because of the renewal in some of its methodological assets and scientific foundations of one of the Arab Abbas Hassan. where this latter try to facilitate the Arabic grammar in accordance with the educational process and taking the learner forward towards the injury of his tongue from mistakes and melody, away from the painstaking reasoning and arbitration of the theory of the factor in the interpretation of the phenomena of Arabic; the fact that the latter two - reasoning and factor - derived their origins from the sciences of logic, philosophy and speech.

Keywords: Argumentation, grammar,cause ,factor, refuse.

تمهيد:

مادمنا نتتبع التعليل النحوي والعامل في ضوء الدراسات التيسيرية والتجديدية التي تهدف إلى إخراج النحو العربي القديم من مظان التأويل والتقدير والجدل العقيم الذي أسرف فيه الأوائل من النحاة، وجب علينا أن نتطرق إلى موضوعي الدراسة ومداري التحليل والمناقشة –التعليل والعامل –وندرسهما دراسة تنظيرية تفي بالغرض وتحيط بمفاهيم كل منهما إحاطة تنظيرية تشخص كل منهما لدى النحاة القدامى حتى تنجلي لنا آراء عباس حسن التجديدية فيما يخص التيسير النحوي من منظور هذين الموضوعين.

1–مفهوم التعليل:

1.1. لغة:

التعليل لغة "مصدر الفعل علّل جاء على وزن تفعيل معناه السقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى، ويبدو أن مدلول مادة علل الطروء والتجدد"[1].

2.1. اصطلاحا:

إن مفهوم التعليل في الاصطلاح بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول.

فلقد جاء في كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي أنها:" ما يتوقف عليه الشيء وعند الأصولي ما يجب به الحكم، وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران، وقد يراد بالعلة المؤثر وبالسبب ما ينفي إليه الشيء في الجملة أو

[1] حسن سعيد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو بين القديم والحديث، دار المشرق، عمان، ط1، 2000. ص29.

ما يكون باعثا عليه فيفترقان، وقال بعضهم: السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به والعلة ما يثبت الحكم بها "[1].

فالمقصود بالتعليل عند أبي البقاء سبب يتوقف عليه الحكم؛ إذ يثبت بوجوده وينعدم بزواله غير أنه يرى فرقا بين العلة السبب، فالعلة موجبة للحكم لثبوته بها، والسبب قد يكون وسيلة للوصول به إلى الحكم.

2. العلة عند النحاة:

تعرف العلة عند النحاة بأنها "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم".[2]

فالتعليل في النحو تقديم تفسير حكيم حول استقرار الأحكام على ما هي عليه في النحو كاختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب لحكمة أرادها النحاة، هي الفرق بينهما وجعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول به لأن الرفع ثقيل والنصب على عكس ذلك، والفاعل واحد والمفعول متعدد، فجعل الأثقل للقليل والأخف للكثير ليُوَازَنَ بينهما.

فالتعليل النحوي تفسير للظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وتقديم الأسباب التي تجعلها مستقرّة على وجه دون آخر، كما أن التعليل قد يخرج عن نطاق الاستعمال اللغوي ويجعل العقل والمنطق وسيلتين لاستنباط الأحكام. نذكر على سبيل المثال تعليل النحويين للتنوين واختصاصه بالأسماء دون الأفعال "فالاسم أصل للفعل، واللفظ حجر أصل للفعل استحجر، ومن ذلك كان الاسم أخف منه لأنه أصله ولأنه أقل دلالة منه، ولهذا دخل التنوين الاسم ولم يدخل الفعل، وتوضيح ذلك

[1] أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتب الثقافية ،1975، ج 3 ، ص220.

[2] دوكوريماسيري، مقال مراحل العلل النحوية عند العرب، جامعة المدينة العالمية شاه علم، ماليزيا، ص01.

أن التنوين نون تلحق الأسماء، فتزيد في عدد أحرفها ولكنها مع ذلك محتملة لخفة الاسم. أمّا إذا لحقت هذه النون الفعل وهو ثقيل زادته ثقلا ولم تلحقه".[1]

فالنحاة تجاوزوا الظاهرة النحوية واستهدفوا اكتشافها عن طريق العقل والمنطق، فلم يعللوا الظاهرة كما هي عليه بل افترضوا عوامل وأسبابا كامنة وراءها.

فالتعليل رغبة من النحوي واجتهاد منه في إيجاد تعليل لكل الأحكام النحوية؛ فلرفع المبتدأ علة ولجر الاسم علة وعامل يكون بالحرف أو بالإضافة أو بالجوار، ولنصب المفعول سبب وحكمة لا تكون في رفعه تختلف باختلاف وجهات نظرهم وآرائهم مما أفضى إلى تفردّ كل منهم برأيه وطبيعة تفكيره وطريقة نظره وتحليله للغة.

3-أنواع العلل النحوية:

1.3.العلل التعليمية:

يعدّ الزجاجي من نحاة القرن الرابع من الهجرة الذين أولوا العلة النحوية اهتماما بالغا، يظهر دوره في اهتدائه إلى التقسيم الثلاثي الذي أحاط بوظيفة كل نوع منها حيث ابتدأ كلامه بالعلة التعليمية قائلا: "... فأمّا التعليمية فهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره مثل ذلك أنا لما سمعنا قام زيد، فهو قائم وركب، فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب...". [2]

فالعلل التعليمية عند الزجاجي يتوصّل بها إلى تلقين قواعد النحو، وهي ما عرف عند من سبقه كابن السراج بالعلل الأُوَلِ ويرى الزجاجي أنها المحققة لغاية النحو المتمثلة في التعليم كما يرى أحمد سليمان ياقوت: "أنها مبنية على استقراء الواقع

[1] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب ،2011 ص105.

[2] الإيضاح في علل النحو،تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.ص64.

اللغوي وملاحظة تكرار الظواهر بصورة ثابتة مهما يكن من استنتاج قاعدة تحكم الظواهر المتماثلة"[1].

2.3.العلل القياسية:

العلة القياسية أو قياس العلة كلاهما بمعنى واحد، ومعنا ذلك أن الفرع يأخذ حكم الأصل بعلة جامعة بينهما يعرفه الأنباري "اِعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عيها الحكم في الأصل نحو ما بينا من حمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد". [2]

وتوضيح ذلك أن حكم الأصل ينتقل إلى الفرع بعلة جامعة بينهما وهي علة الإسناد، وقد استدل به النحاة أيضا على بناء اِسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا، فقد قاسها النحاة على خمسة عشر وأعطوها حكمها في البناء على الفتح وعلى هذا يكون لا رَجُلَ فرعا ومقيسا وخمس عشر أصلا ومقيسا عليه والبناء على الفتح هو الحكم، والعلة الجامعة على الشكل الآتي: "أصل خمسة عشر خمسة وعشرة لأن معنى الجمع واضح فيها، ولكن الواو حذفت لفظا وبقي معناها وركب الجزآن تركيب مزج وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني اِكتفاء بها في الجزء الأول، هذا هو الأصل والفرع مثله لأن أصل لا رجل لا من رجل، فمن زائدة تفيد استغراق النفي ولكنها حذفت لفظا كما حذفت الواو في الأصل ومعناها وركّب لا من رجل كما ركبت خمسة عشر مع عشر". [3]

---

[1] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص175.

[2] الأنباري، لمع الأدلة، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط1، 1957.ص105.

[3] ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو، ص90.

إن العلل القياسية تعمل على إلحاق الفروع بالأصول لتعميم التقعيد وتسهم في إيجاد أحكام لبعض الصيغ والتراكيب التي تفتقر إلى دليل؛ ذلك أن القياس حمل ما لم يسمع على ما سمع لاستنباط القواعد وتعليل الظواهر ورفضها، والعلاقة التي تجمع المقيس بالمقيس عليه أو الفرع بالأصل في النحو تكون عقلية؛ ذلك أن من شرطها أن تكون مناسبة والحكم فيها مطردا. [1]

كما أن العلل القياسية تقتضي أن يكون هناك شبه في القياس بين الأصل والفرع في أكثر من وجه حتى تتم العملية القياسية في أدق صورة لها، ولا يكون هناك مجال للنقض في الحكم، وهذا الشبه قد يكون في اللفظ وقد يكون في المعنى من ذلك حمل اِسم الفاعل على الفعل المضارع بأوجه المشابهة بينها في أن كلا منها شائع لما يدخله الاختصاص وفي جريانه على حركات الاسم وفي الإعراب وفي وقوعه صفة كحال الاِسم ودخول لام الابتداء عليه وكونه صالحا للحال والاِستقبال. [2]

إن دور العلل القياسية تنحصر في وظائف القياس ذاته؛ ذلك أن القياس عملية لغوية تتخذ شكلا مطردا ومن ثم تؤدي إلى غلبة الاِنتظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، وإن كان هذا لا يمنع من وجود صيغ تستعصى على القياس وتقاوم النظام. [3]

كما أنه يساهم في التطور اللغوي ويساعد على توليد الصيغ الجديدة التي تحل محل الصيغ القديمة. [4]

---

[1] تمام حسان،الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص155.

[2] ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية،تحقيق يوسف عبود دار الأرقم بن الأرقم، بيروت، ط1، 1999،ص49.

[3] ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي نصر القاهرة، ط1 1995، ص131.

[4] ينظر: القياس في اللغة العربية، ط1، ص131.

3.3.العلل الجدلية:

لقد ورد تعريف الجدل في معجم كشاف اصطلاحات الفنون والعلومأنه "علم يُتَعَرَّفُ به كيفية تقرير الحجج الشرعية من الجدل الذي هو أحد أجزاء المنطق لكنه خصص بالمباحث الواسعة، وللناس فيه طرق". [1]

والغرض من الجدل إن كان الجدلي سائلا معترضا إلزام الخصم وإسكاته، وإن كان حافظا للرأي ألا يصير ملزما من الخصم. [2]

فالعلل الجدلية شغلت عقول المفكرين القدامى وخرجت بتفكيرهم اللغوي إلى تفكير قائم على الجدل والفلسفة، فهي علل قائمة على أسس غير لغوية على غرار العلل القياسية التي تفترض شبها بين الفرع و الأصل دون التعرض إلى كثرة التمحلات أو العلل التحويلية التي يعدل بها من لفظ إلى آخر، وقد اِتّسمت العلل الجدلية بكثرة الأسئلة التي تصبّ في الجدل، فلا جواب مقنع للعلة المسؤول عنها؛ ذلك أن النحو انتحاء سمت العرب ليلحق من ليس من العربية بالعربية و السائل ينبغي أن يقصد قصد السائل المتفهم[3]، فإن سأل عمّ لا يثبت فيه الاِستفهام جاء معاندا بسؤاله عما يعلم بحكم الاِضطرار فصار بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار.

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌإِذَا اِحْتَاجَ النَهَارُ إِلَى دَلِيلٍ[4]

---

[1] محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ج1، ص553.

[2] ينظر:موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص553.

[3] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص37-38.

[4] المتنبي، الديوان ، دار الطباعة، بيروت، 1437هـ، ص 343.

4.3.العلل الجدلية في نظر الزجاجي:

يعرف الزجاجي العلل الجدلية قائلا "فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي شابهت هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم بالمستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيد عمرا وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله هو الأصل وذلك الفرع، فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلا أجزتم تقديم فاعلها على مفعولهاكما أجزتم في قولكم: ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا. [1]

إن العلل الجدلية قد اتخذت أسلوب الجدل للتعليل وقامت عليه، وهي تعليمية في أولها فلسفية في ثنايا شرحها وتفسيرها كما أن هناك من النحاة من يطلق عليها علة العلة [2] مثل ابن جني ويرى أن هذه التسمية نوع من التجوّز في اللفظ، وهي في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى لأنّ العلة الجدلية لا تكون معلولة ألا ترى أنّ السواد الذي هو علة ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه لا لأنه جاعلا جعله على هذه القضية، كما أجزتم في قولكم: ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا. [3]

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس ط3 ،1979 بيروت ص65.
[2] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015.ج1، ص246.
[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.

4.التعليل بالعامل

لقد ارتأيت أن أتعرض لهذا النوع من التعليل لأن هذا الأخير كان أساس قيام نظرية النحو العربي، وشغل اهتمام النحاة وعقولهم قديما وحديثا بين مؤيد ومعارض، وتأسست عليه معظم أبواب النحو.

كما أن أهم الأفكار التي ترتبط بالتعليل الفكرة القائلة: إن لكل معلولة علة سواء أظهرت هذه الفكرة في صورة مصطلح مرتبط بنظريات علمية أو فلسفية معينة في أو في نشاط ذهني يمارسه الكافة ومنهم العلماء، فلقد تأثر العلماء المسلمين بفكرة العلية كثيرا فقالوا: إن لكل معلولة علة فلا بد من علة لرفع الفاعل ونصب المفعول أو رفع المبتدأ والخبر.

بعد أن أدركوا الأسباب اجتزؤوا قدرا منها وجدوها لا توجد إلاّ سابقة للأسماء أو للأفعال وسموها عوامل أما آثارها من رفع أو نصب أو جزم فهي العمل، والألفاظ التي تظهر عليها الآثار هي المعمولات، وعليه فالعامل وسيلة من وسائل التعليل. [1]

إن فكرة العامل بدأت في الميدان النحوي منذ النشأة، ويعد ابن إِسحاق رائد هذا المنحى النحوي واتسمت الفكرة على يد الخليل، ونكاد نُجمِعُ أن سيبويه من نهج سبيل القول في العامل ويذهبون الى أن سيبويه قد أدار بحوثه على فكرة العامل؛ ذلك أنه تحدث عن الإعراب حيث قال: " هذا باب مجاري أواخر الكلم، وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع و الجزم والفتح والضم والكسر والوقف " [2]، فالنحاة أقاموا نظريتهم على قضية فلسفية دقيقة رائعة واستطاعوا أن يقيموا نحوا كاملا على قضية العامل والمعمول والإعراب نتيجة من نتائج نظرية العامل والمعمول.

[1] ينظر: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، ص97.
[2] سيبويه، الكتاب، ج1 ص73.

5.التعليل النحوي في نظر عباس حسن:

قبل أن نقدم رأي عباس حسن في التعليل يجب أن نشير إلى أن هذا الباحث أراد أن ينقي النحو من ريح عقيم عصفت به وآتت بأفكار عسرّت طريق تعلّمه ونفّرت الناشئة من تحصيل ما يمكن أن يصون ألسنتها من اللحن وأقلامها من الزلل ليكون أحد رواد التيسير في العصر الحديث وعلما من أعلامه.

1.5.رأيه في التعليل:

لقد شنّ عباس حسن حربا شعواء على علل النحاة في كتابيه اللغة والنحو بين القديم والحديث والنحو الوافي، وقد بدأ نقده لتعليل النحاة بثنائه على من ثار على أصولهم من نحاة الأندلس المعروف بابن مضاء القرطبي، ولا شك أن الإعجاب بآرائه والثناء على ثورته ودعم دعواه دليل على تبني رأيه في تيسير النحو العربي يقول: "... ولله ابن مضاء الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم، وشَنَّ على عللهم الثواني والثوالث حربا شعواء لا هوادة فيها ولا ملاينة". [1]

وفي هذا الإعجاب إشارة صريحة إلى أن آراء ابن مضاء القرطبي بحاجة إلى تبصّر وإعمال فكر وإعادة بعث وإحياء من طرف نحاة محدثين أرادوا أن يقفوا على اللغة والنحو وقفة تيسيرية حتى يعودا بهما إلى رشدهما الذي حادا عنه ويسيرا في طريقهما الذي ضلاّه.

---

[1] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، دط، 1965.ص193.ابن مضاء صاحب الثورة الظاهرية التي ثارها ضد نحاة المشرق حيث ألغى ما يصطلح عليه في عرف النحاة بالعامل اللفظي والعامل المعنوي، وأرجع ذلك إلى المتكلم كما رفض العلل الثواني والثوالث والقياس الذي يفتقر إلى بعض الأركان، ولقد تبنى آراءه جماعة من الدارسين العرب المحدثين الذين أرادوا أن ينحوا بالنحو منحتيسيريا.

فعباس حسن يرمي العلل النحوية بالضعف لأن النحو مأخوذ بالتقليد والاتّباع، فمن وضع اللغة عرف أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، ولو جئنا بالعكس رفعنا المفعول ونصبنا الفاعل لجاز لنا ذلك [1].

ويرفض عباس حسن كل علل النحو ويراها زائفة إلاّ ما كان منها خاضعا للسماع، وتجدر الإشارة إلى أن عباس حسن حين أصدر هذا الحكم كان يرى أن النحاة أخضعوا كلام العرب الفصيح للعلل التي ابتدعوها، وكان من الأجدر أن تكون العلل خاضعة للنصوص لأن النحاة القدامى جعلوا العلة أصلا وما سمع عن العرب فرعا، أضف إلى ذلك غلوّ النحاة في التمسّك بالعلل والاجتهاد في ابتكارها واختراعها، ولعلّ صاحبيها ومبتكريها أرادوا منها أن تكون مناسبة لإظهار البراعة المنطقية والجدل العقلي، فيقرّ عباس حسن أن هذه العلل لو أخذت منحى اجتهاديا ونهجت نهجا علميا وتخصصيا بين النحاة لما كانت ضارة بالنحو وحائلة بينه وبين تعلّمه "فقد امتدّت إلى طرائق التفكير نفسها وتحكّمت في المعاني تحكّمها في الألفاظ وفرضت على المتكلم قيودا ثقيلة مرهقة لا مسوّغ لها من عقل سليم ولا نقل مسموع عند أهل هذه اللغة". [2]

والسرّ الذي كان وراء آراء المحدثين والذين منهم عباس حسن في رفض علل النحاة إسرافهم في الأخذ بها وتعلقهم بذلك، فلا نكاد نرى مسألة من مسائل النحو إلا وتعلل بأكثر من علة، فقد مسّت الفروع والأصول، ولو كانت قليلة توجد في بعض المسائل التي تكون بحاجة إلى التعليل لما رفضها النحاة؛ لذلك نرى عباس حسن يقبل علل السماع، ولعلّه يقصد بعلل السماع العلل التي يحصل لنا بها فهم كلام العرب ولا تتجاوز الغاية التعليمية إلى الظنون والأوهام، والتي أطلق عليها النحاة اسم

[1] ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 182-183.

[2] اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 157.

علل التنظير التي يجب أن تكون مقيسة على نظيراتها في كلام العرب كرفع الفاعل ونصب المفعول. [1]

2.5.رفض علل الإعراب والبناء:

نجد عباس حسن يرفض بعض المسائل التي تتعلق بتعليل الإعراب والبناء ويدعو إلى نبذه وإهماله يقول: "تلمّس النحاة أسبابا للبناء والإعراب أكثرها غير مقبول ونشير بأعين من نبذه والانصراف إليه"[2]، وقد عرض مسائل وعلل بناء الفعل الماضي والأمر وإعراب المضارع.

وحقيقة الأمر أن ما علّل به النحاة وجوه بناء الفعل وإعرابه في غاية الوثاقة وأعلى مراتب الحكمة؛ ذلك أن الأمر محال إلى القياس وخاضع له وأوجه المشابهة بين الأسماء والأفعال واردة لذا خلص النحاة إلى ما توصلوا إليه من علل توجب قياس بعض الكلم على بعض، ولنذكر مثالا يكون خير دليل على إعراب الفعل المضارع وحجة تدل على إصابة النحاة الحكمة فيما قاسوه وحملوه.

من ذلك توسّط الواو بين فعلين مضارعين: أولهما مسبوق بالنهي والثاني مجرد منها، فحركات الإعراب تنبئ عن معان لا تُعْلَمُ إلا بها كشأن إعراب الاسم، فقد تكون هذه الواو عاطفة، وقد تكون للمعية وقد تكون للاستئناف، وبين هذه المعاني فروق لا تُعْرَفُ إلاّ بالحركات التي تكون على أواخر الفعل، فقول العرب ***لَا تَأْكُلِ السَمَكَ و تَشْرَب اللَبَن*** يجوز في تشرب الرفع والنصب والجزم، والمعنى يختلف في كل حالة لاختلاف الإعراب المفصح عن المعاني، فالجزم عطف على تأكل ويكون النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحدة على حدة، فهو منهي عن الجمع بين أكل

[1] ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص157.

[2] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف مصر، ط3، دت، ج1، ص86.

السمك وشرب اللبن على أية حالة ومباح له شرب اللبن على أية حالة، فكأنه قال: وكذلك شرب اللبن[1].

فهذه معان في الفعل المضارع من العلل التي توجب إلحاقه بالاسم وحمله عليه؛ ذلك أن الاسم يدخله الإعراب أيضا والإعراب دال على معان فهل في هذه المعاني جدل أو هل يليق بنا أن نتبرم من هذه العلل الكاشفة للمعاني كما تبرّم منها عباس حسن قائلا: "... ما هذا الكلام الجدلي؟ وما جدواه لدارس النحو؟ أعرفه العرب الخلص أصحاب اللغة أو خطر ببالهم، علينا أن نترك هذا كله من غير تردّد وأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوا أو بنوا في غير جدل زائف ولا منطق متعسّف"[2].

فإذا كان العرب نطقوا على سجيتهم فقد وجب على النحاة استنباط القواعد واكتشاف وجه الحكمة فيها؛ ذلك أنه من أسباب التعليل اجتهاد النحاة وليس العربي الذي ينطق اللغة، لأن وضع القواعد وتعليل الأحكام يكون بعد الإحساس بزوال اللغة وانحراف متكلميها عن الفصاحة والالتزام بقواعدها، فالعرب كانوا ينطقونها والنحاة كانوا يكتشفون أسرارها، وخير دليل على ذلك ما كان يدور بين ابن جني وعبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي حيث قال له ابن جني كيف تقول: "ضربت أخوك، فقال: ضربت أخاك، يقول ابن جني: فأدركه على الرفع فأبى، وقال لا أقول: أخوك أبدا، فقلت له: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فرفع فقلت: ألست تزعم أنك لا تقول: أخوك أبدا، فقال: أيش هذا اختلفتا جهتا الكلام." [3]

---

[1] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، د ت، د ط، ج1، ص33.

[2] عباس حسن، النحو الوافي، ج 1ص91.

[3] ابن جني، الخصائص، 1ص145.

فالنحو علم وصفي تفسيري حيث أن الوصف استنباط قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، والتفسير وظيفة النحوي الذي يقف على تعليل القواعد، وتساهم عوامل كثيرة في تفسير وتبرير القواعد كالقدرة العقلية والثقافة التي يتزوّد بها النحوي والمذهب الذي ينتمي إليه مما يلقي ظلالا على مظاهر التعليل الجدلي والغائي، فترك التعليل والجدل تجريد للنحاة من مذاهبهم وتجميد لقدراتهم وثقافاتهم.

3.5.رفض علل منع الاسم من الصرف:

انتقد عباس حسن جوانب من تعليل النحاة لمنع الاسم من الصرف يقول: "يقولون في تعليله كلاما لا تطمئن إليه النفس ولا يرتاح إليه العقل نلخصه للمتخصصين لإبانة ضعفه وتفاهته مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالا تاما". [1]

لكن لو أخذنا علة أو علتين من علل منع الاسم من الصرف لوجدناها منطقية قائمة على الشبه والقياس الذي هو أصل من الأصول النحوية بل رفضه رفض للنحو لأن النحو علم قياسية نذكر مثلا كلمة أحمد اسم علم على وزن أفعل حرم من التنوين لأنه جاء على صيغة الفعل، وليس من خصائص الأفعال أن تصرف لأن التنوين خاص بالأسماء والأسماء أصل للأفعال –لقد صرّح بهذا أبو البركات الأنباري [2]–أضف إلى ذلك أن الاسم أصل للفعل ولأنه أقلّ دلالة منه لهذا كان الصرف من سمات الاسم وليس من سمات الفعل كما أن التنوين نون ساكنة لاحقة للأسماء فهي زائدة على عدد أحرفها، ولكنها مع ذلك محتملة لخفة الاسم فلا تلحق الفعل لأنه ثقيل وأحمد جاءت على وزن الفعل، فلذلك منع من الصرف.

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص604-605.

[2] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية،ص46، لقد علل أبو البركات الأنباري أصلية الأسماء على الأفعال في أكثر من موضع، من ذلك ما قال به فريق من النحاة أن حركات الإعراب أصل لحركات البناء لأن الإعراب خاص بالأسماء وهي الأصل والبناء خاص بالأفعال والحروف وهي فروع الأسماء.

لنأخذ علة أخرى من موانع صرف الاسم العلم المؤنث، فالمؤنث زائد عن المذكر بحرف التاء في مثل: عائشة وألف مقصورة كسلمى، وهذه الزيادة تزيد اللفظ ثقلا، ولذلك كان صرف المؤنث أولى من صرف المؤنث لأن المؤنث ازداد ثقلا بالتاء وبالألف، والشيء نفسه في الأسماء المركبة كبعلبك، وحضرموت ...إلخ مما تجنح النفس إلى منعه من الصرف لثقله، فكل موانع الصرف خاضعة لالتماس النحاة الميل إلى الخفة والفرار من الثقل وتنقاد إلى ما يوافق العربية.

4.5.رفض علل التأصيل:

إنّ من العلل التي أثقلت كاهل النحو عند عباس حسن وناء بحملها ما يعرف بعلل التأصيل، ولعلّ هذه العلل تبحث في أصل الكلمات التي وضعت عليه وتردّها إلى الصيغة التي كانت عليها أوّل أمرها معللة التغيير الذي أصابها والصورة التي آلت إليها بعلة كثرة الاستعمال التي تبيح الخروج عن الأصل.

وإن رفض عباس حسن لها كان بسبب العناء الفكري الذي نال من النحاة وإضاعة الوقت الذي أخذ قسطا وافرا من اجتهادهم لأن البحث في أصول الكلمات على حدّ قوله عناء لا يضيف إلى النحو شيئا، نذكر مثالا مثّل به عباس حسن هو أصل لات حيث رأىالنحاة أن أصلها لا النافية للجنس زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربَّتْ وثمّت غير أن التاء مع لات متحركة بالفتح دائما وزياتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفي وتقويته، وقيل: إن أصلها ليس قلبت الياء والسين تاء وتشعبت الآراء واحتدم الجدال ولا فيصل في ذلك.

ويتضح لنا أن عباس حسن كان أقرب من المنهج العلمي والطبيعة التي يجب أن تكون عليها دراسة النحو في رفض سبيل النحاة وعللهم في محاولة الوصول إلى أصل هذه الكلمات، فمثل هذه المسائل غصّت بها كتب النحو وكثر الخلاف لأجلها

والجدل فيها قائم على الأوهام والظنون وخاصة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف. (1)

5.5.رأي الباحث في آراء عباس حسن:

إن عباس حسن رفض التعليل إجمالا ظنّا منه أنه يزيد النحو تعقيدا متخذا من السماع بديلا لإخضاع الأحكام النحوية وتقليدا للأوائل في نطق العربية لكن واقع وطبيعة الدرس النحوي يرفضان ذلك، إذ لا يمكن أن نستغني عن التعليل لأن الاستغناء عن التعليل استغناء عن النحو، فالنحو كله تعليل، أضف إلى ذلك أن القياس أصل لا بدّ له من علة جامعة بين الأصل والفرع الذي حمل عليه كما أن نظرية العامل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعليل، وإن هذه الأصول تشكل حلقة علم النحو من سماع وقياس وتعليل وعامل ... وغير ذلك.

الإخلال بواحد منها إخلال بالنحو كله لأنها تنبع من منبع واحد وتتلاقى في مصب واحد وإخضاع علل النحاة للمستقرأ أو المسموع من كلام العرب على حدّ قوله تجميد للفكر وقتل للنشاط العقلي وجهل لحكمة استودعها الله اللغة العربية، وتضييق الخناق على علل النحاة التي تبرّم منها سببه سيطرة المنحى التيسيري الذي يصبو إليه.

كما أن قول عباس حسن أن العلل أصبحت متحكمة في كلام العرب وأصبحت سلطانا عليه يصحّ تحت قيودها وجبروتها يردّ عليه بأن كلام العرب الذي

[1] لقد اختلف نحاة القطرين في تركيب وأصالة بعض الكلمات وقد حظيت بإدراجها ضمن مسائل الخلاف عند أبي البركات الأنباري من تلك الكلمات: كم هل هي مفردة أم مركبة؟ ينظر: الإنصاف، ج2، ص180، واللام في لعل زائدة أم أصلية، ينظر: الإنصاف ج1 ص193، وأحكم الآراء التي يجب أن نتمسك بها دون وفاء للقديم أو نبذ لكل جديد أن نقول: إن هذه الكلمات وضعت على أصلها دون أن يزاد أو يحذف فيها حرف أو حرفان.

يخضع لها ليس الكلام المستنبط من استقراء النحاة، وإنما كلام العرب الذي يراد قياسه على المسموع لأن القياس يكون على حكم ثبت استعماله عند العرب.

فالسماع مقدّم على القياس؛ ذلك أنه الأصل الأول والركن الركين الذي جعل مصدرا للتقعيد النحوي وعُوِّلَ عليه بل نذهب أبعد من ذلك حتى نرصد للسماع قيمته، من ذلك أنه إذا تعارض مع القياس الذي هو دون السماع قدّم ما كثر سماعه[1]، وإذا جاء السماع بخلاف القياس نطقت بالمسموع ولم يطرح أو يرفض أو لم يجز القياس عليه لأن النحوي ينطق بلغة العرب ويتبع سننهم ولا يقيس عليه غيره، أضف إلى ذلك أن العلة الموجبة للحكم إنما أسّس وجوبها بناء على استقراء كلام العرب حيث أن التعليل ينبني إيجابه من النص المستقرأ، ولقد أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري: "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم بكلام العرب"[2].

6.رأيه في العامل:

سبق وأن قلنا: إن العامل سلطان النحو العربي، وقد اتصل اتصالا وثيقا وبعرى منطقية بظاهرة الإعراب حيث كانت نظرية العامل تسعى جاهدة إلى تفسير كل رفع أو نصب أو جرّ أو جزم في الكلام متخذة من التقدير والتأويل أثناء خروج التركيب عمّا يجب أن يكون عليه وسائل لتفسير هذا النظام.

ولا شكّ أن التحامل على هذه النظرية والتبرّم من فلسفتها جعل النحاة يثورون عليها ويذهبون إلى أن موجب الرفع والنصب والجر والجزم هو المتكلم دون أن يكون للعوامل اللفظية دور في وجود هذه الحركات على المعربات.

---

[1] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2011.ص123

[2] أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص122.

ولعلّ أول إشارة لذلك تعود إلى ابن جني في القرن الثالث من الهجرة، ولقد كتب لها أن تحيا من جديد وتذكو نارها في النحو الأندلسي على يد ابن مضاء القرطبي الذي نادى بإلغائها، وقد ألقت هذه الأفكار التي تزوّد بها هذا الأخير على نحاة العصر الحديث الذين سلكوا سبيله وحذوا حذوه وأعادوا إحياء أفكاره التي لم يكتب لها أن تلقى صدى وتتطور في العصر الأندلسي، فقد حمل عباس حسن لواء هذه الثورة وأراد أن يبسّط قواعد اللغة العربية وييسّرها ويربطها بواقع اللغة.

فإشارة عباس حسن إلى العامل إشارة إلى ما يخلفه التمسك به من تعقيد للنحو وإفساد الأساليب الناصعة البيان، ومراده بهذا الإفساد لجوء النحاة في بعض الأساليب إلى التقدير والحذف والتقديم والتأخير[1]، فلقد باتت هذه النظرية حائلا بينها وبين تعلّم العربية وكابوسا أساء إلى النحو أكثر مما فسّره؛ ذلك أن الكثير من المسائل النحوية كانت خاضعة لهذه النظرية، لهذا رأى عباس حسن أنّ إصلاح النحو وتيسيره لا يكون إلا بتطهيره من مئات المسائل التي بُنِيَتْ على نظرية العامل حيث قال: "... لعلّ فيما أوردناه ينهض دليلا على أن العامل قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في الألفاظ والتراكيب ذلك التحكم الذي هو داعية الدهش بل السخط وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة وتعسيرها على المتعلمين"[2].

ولقد أورد أمثلة تبارى النحاة في تعليلها وتفسيرها من منطلق العامل، من ذلك مسألة العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر بالرفع وهذا خطأ عند سيبويه ومعظم النحاة لاجتماع عاملين على معمول واحد، ولقد تَعَرَّضَ للنقد إمام النحاة سيبويه حين تعرض لمثل هذه الأساليب التي جاءت على غير سنن العربية حيث رأى فيها

[1] ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، ص196.

[2] اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص204-205.

سيبويه غلطا من العرب [1] وخرقا لنظام العوامل حيث نفى عباس حسن الغلط عن العرب.

فقد جاءت هذه الأساليب مطابقة للقرآن الكريم، وتَعَرُّضُ عباس حسن لنقد سيبويه في تغليط العرب كان بسبب مغالاة النحاة في القول بالعوامل وحفاظا على قداستها وصرامة تحكمها في الأساليب والعبارات؛ لذلك تجرأ سيبويه على أن يطلق عنانه حتى على العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم العربية وبهم اقتدي وعوّل عليهم في التقعيد، لكن هذا لا يعني ألّا تخالف قبيلة من القبائل النظام العام للعربية، والحقيقة أن سيبويه اعتبر ذلك توهّما وزلّة لسان كما أن الشاهد في الآية الكريمة [2] اعتبره تقديما وتأخيرا.

فعباس حسن انتصر للنحو العربي وفصيح الكلام الذي كان مصدر تقعيد قواعده، وتحامل على النحاة الذين جعلوا من العامل دستورا لتفسير ظواهر الإعراب وتعليلها وتأويلها إلى الوجه المقبول، وإذا كان القياس صارما في ضبط وتصحيح ما أخطأ فيه العرب فلا أحد يعترض على سيبويه حين خطأّ العرب وأشار إلى ما هم عليه من الزلل حتى وإن كانوا فصحاء.

فعدّ السماع أصلا من أصول التقعيد، فلأنه يعتمد لغة قوم يوثق بهم ويستند إليهم وهذا لا يعني أن العربي كان بمنأى عن الخطأ والغلط وأن كلامه كله يقبله القياس حتى وإن كان في حدود رقعة الفصاحة الزمانية والمكانية؛ ذلك أن ابن جني

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2 ،ص155، حيث تعرض لقول العرب إنك وزيدٌ ذاهبان حيث يرى سيبويه أن هذا لا يجوز في الابتداء كقولنا: هم أجمعون ذاهبون إبقاء لعمل إن في اسمها وتبعية التوكيد للمؤكد.

[2] الآية 69 من المائدة سبق الحديث عنها: "إن اللذين آمنوا .... والصابئون ..."، فحق الصابئين أن تأتي بعد عام الخبر.

تَعَرَّضَ لهذا وعقد له بابا بعنوان "أغلاط العرب"[1] فهذه الأمة الحكيمة جاءت بهذه اللغة وتفجّرت بها قرائح أبنائها من غير أصول كانوا يعودون إليها ولا قوانين يتمسكون بها، فربما يكثر الشيء على ألسنتهم فيزيغون به وينحرفون عن الصواب، كما أن تأصيل النحاة لهذه النظرية–نظرية العامل– وتشييد أركانها وأصولها والمدّ من دائرتها كان بالاحتكام إلى المطرد من مسموع كلام العرب المبني على الكثرة.

1.6.أمثلة استغنى في تعليلها عباس حسن عن العامل :

يجدر بنا أن نقدم بعض المسائل التي رفض عباس حسن وجود تعليلها في النحو من ذلك.

1.1.6.علة رفع الفعل المضارع:

يرى عباس حسن أن النحاة تجادلوا جدلا عنيفا في علة رفع الفعل المضارع واختلفوا في عامل رفعه بين تجرّده من العوامل والتجرّد علامة عدمية، وحلوله محل الاسم والزيادة التي تكون في أوله يعني أحرف المضارعة، فيرى عباس حسن أن هذه معركة جدلية لا طائل وراءها وإضاعة الجهد فيها[2] وارتأى أن يكون موقفه محاكاة العرب في رفعه وجزمه ونصبه وطرح قضية تعليله لأن تعليل النحاة له كان مبنيا على جدل عنيف وأوهام ظنية أملاها عليهم سحر هذه النظرية، وحقيقة الأمر خلاف ذلك حسب رأينا؛ ذلك أن تعليل النحاة لرفع الفعل المضارع كان بمقارنته بالنصب والجزم ،فالنصب أثر لناصب والجزم أثر لجازم والرفع يكون بعَدَمٍ من منطلق أن الأثر

[1] ابن جني، الخصائص ج3 ص299 من أغلاط العرب المرْتَكَبَة اشتقاق اسم الفاعل مَالِكٍ من لَأَكَ حيث قالت العرب مالك الموت ظنا منهم أن ملك الموت أخذت من ملك، وحقيقة الأمر أنها أخذت من لأك، فملك على وزن مَفْعَلٍ وأصلها ملأك حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال، من ذلك أيضا مصائب والأصل مصايب لأن أصلها مصيبة، فالياء أصلية تبقى في جمع التكسير فلا تقلب همزة كما في صحيفة وكتيبة.

[2] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج4، 277.

يكون بالوجود أو بالعدم خاصة إذا كنا نرى أن العوامل أمارات وليست مؤثرات حقيقية حسب ما يتّهم به النحاة.

2.1.6.العامل في البدل:

إن عباس حسن اعتبر أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع، من ذلك مسألة العامل في البدل حيث اعتبر النحاة أن البدل على نية تكرار العامل، فذلك مبني على التوهّم والتخيّل ولا يستند إلى أساس قوي لذا يجب أن يهمل، فعدم التمسّك بها لا يؤدي إلى فساد في المعنى ولا في التركيب [1] ، ففيها من التقدير ما لا يمتّ إلى واقع اللغة بصلة.

3.1.6.العامل في المبتدأ والخبر

لقد أشار عباس حسن في معرض حديثه عن العامل في المبتدأ أنه عامل معنوي وهو الابتداء لكونه مسندا إليه، والمسند إليه يُرْفَعُ بما في النفس من فائدة الإخبار عنه وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ يقول ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأْ بِالْإِبْتِدَا كَذَا رَفْعُ خَبَرٍ بِالْـمُبْتَدَا [2]

فمن باب التيسير النحوي عند عباس حسن أن يكتفي بمعرفة رفعهما لأن معرفة علة الرفع لا يؤثر في ضبط الكلام. [3]

وقد كان عباس حسن أقرب إلى الواقعية مفنّدا كل جدل في رفع المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، ذلك أن المبتدأ اسم لا يعمل في الخبر لأن الأصل في

---

[1] ينظر: النحو الوافي، ج3، ص678.

[2] ينظر: ابن عقيل ج1،شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، 2004 ج1ص182، أسرار العربية ص177، ص56، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح، محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة، دط، 2005. ج1، ص56.وهذا الرأي رأي البصريين لأن الكوفيين يرون أن كلا منهما يرفع الآخر، فهما مترافعان لحاجة كل منهما إلى الآخر وطلبه له.

[3] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص447.

العمل للأفعال والحروف، فالأسماء لا تعمل إلا إذا كانت مشتقة وبشروط، فمجال العمل لا يتعدى الأفعال والحروف.

وخلاصة القول في سبب رفض عباس حسن بعض المسائل النحوية التي ترتبط بالعامل ارتباطا وثيقا ولا تكاد تنفك عنه لما توجبه هذه النظرية من تمحّل وتكلّف وإضمار وتأويل من موجب أنه لكل أثر مؤثر، ولكل موجود موجد ولكل معلول علة، أضف إلى ذلك ما التزمته هذه النظرية من قوانين صارمة ومبادئ جادّة في بناء هيكلها وتشييد أركانها.

7.تأييده لابن مضاء في نظرية العامل:

إن حقيقة العامل عند النحاة على أمرين: الأول إجماع النحاة على أن العوامل محدثة الأثر الإعرابي اللفظية منها والمعنوية، والثاني يرى أن المتكلم هو المسؤول عن العمل وصاحب هذا الرأي صاحب الثورة الشهيرة على النحاة ابن مضاء القرطبي مع العلم أن ابن جني أشار إلى ذلك قبله، ولقد تبنّى أصحاب التيسير من المحدثين رأي ابن مضاء خاصة تجاه العلل والعوامل.

ولعلّ عباس حسن أحد معتنقي رأي هذا الأخير رغبة كانت تحدوه في تيسير النحو وتخليصه من شوائب ليست من مادته علقت به فزادته تعقيدا، وأصبحت هاجسا على متعلم العربية لأن من يرفض التقدير والتأويل ويتذمّر منهما ينفي وجود هذه النظرية وحقيقة نسبة العمل إلى العوامل اللفظية والمعنوية ويبني أفكاره وتعليله على ما ظهر من أمور وانجلى منها لدارس اللغة يقول مشيرا إلى خلاف النحاة في ذلك: "... إنه المتكلم في رأي القلّة النحوية المغلوبة كابن مضاء، وإنه العامل اللفظي أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة ..."[1].

[1] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص129.

ويظهر أن عباس حسن قد وقف موقف ابن مضاء ضدّ إجماع النحاة بحقيقة العامل اللفظي والمعنوي وما يحدثه من إعراب، وقد كان مساندا له في دعواه التي تزعم أن المتكلم هو محدث الإعراب حيث اعتبر رأي النحاة في العامل وتشدّدهم في موجب العمل بقوانينه وأحكامه سببا لا يمكن حجبه في تعقيد النحو وإفسادا لأساليبه الناصعة البيان لأن النحاة بنوا أحكامهم في القول بالعامل على ما تقرّره العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من اعتقاد مؤداه أنه لكل حادث محدث ولكل موجود موجد"[1]، فلقد كان لعلم الكلام أثر بارز في بناء التصوّرات والأفكار التي أُسِّسَ بموجبها العامل، أضف إلى ذلك التعقيد التي تلبّس بالنحو كان نتيجة العامل وما خلقه من مظنونات أوهام وتكلّف وتمحّل في تفسير ظواهر الإعراب .

فأدى هذا بالنحاة إلى الفرار من واقع اللغة إلى التأويل والتقدير أعني تقدير العوامل وافتراضها وتقسيمها قسمين لفظية يكون للفظ الظاهر حظ في إحداث الإعراب، ومعنوية يُلْجَأُ فيها إلى الافتراض والتقدير مبنية على الظنون والتوهمات لا وجود لها في ظاهر الكلام، بل ذهب النحاة أبعد من ذلك وقسّموها إلى أصلية في العمل وفرعية، وقوية وضعيفة وغير ذلك.

فتوجيه عباس حسن النقد للعامل لتحكّمه في صنوف الكلام المختلفة وإخضاعها له وتوجيهها لسلطانه، فقد تعقدت أبواب نحوية وتشعبت آراء نحوية في أساليب واضحة طيّعة لعقل المتعلم لأنها بنيت على هذه النظرية من تلك المسائل مسألة التنازع التي تبحث في أي العاملين أولى بالعمل، فلو خُلِّصَ النحو من نظرية العامل لما وُجِدَ عناءٌ في فهم هذا الباب يقول: "يُعَدُّ باب التنازع من أكثر الأبواب

[1] ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص186.

النحوية اضطرابا وتعقيدا وخضوعا لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام الفصيح بل ربما كانت مناقضة له". [1]

فعباس حسن لم يرفض العامل مطلقا، وإنما عاب ما جنته هذه النظرية على النحو من تأويل وتقدير وتكلف في تخريج التراكيب بموجب قوانينها ووفق أحكامها لأن وجهة رأيه تعكس ما صرّح به لأنه يميل أحيانا إلى العامل اللفظي والمعنوي، وذلك لسببين:

- اعترافه ببراعة النحاة في تأسيس هذه النظرية التي تقدّم منهجا قويما وسبيلا مذللا لمن أراد أن يتعلم اللغة ويصيب قواعدها بعيدا عن التأويل والتقدير والتعليل المضني.
- رأيه في بيان فضل العامل في تحقيق الغاية التعليمية يكاد يقترب من فكر النحاة القدامى لأن البحث في العلاقات القائمة بين عناصر التركيب وما تستوجبه كل كلمة في سياق معين كحاجة الفعل إلى فاعل مرفوع يأتي بعده وقد يتطلب مفعولا به، وحرف الجر والمضاف يوجبان أن ما بعدهما مجرور ...إلخ، فلا يهتدي المتكلم إلى حركات أواخر الكلم إلا بتحديد العلاقة بينهما في التركيب، فهذا يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها فيضبط كلماته وألفاظه وفق ما يحسّ ويدرك من سهولة وخفّة.[2]

فمنهج عباس حسن التيسيري جعله يغضّ الطرف عن حقيقته العامل ويتوجّه إلى الفوائد التعليمية التي تحققها إذا تعاملنا معها تعاملا حكيما لا يتعدى أبسط صورها.

8.رأي الباحث:

[1] عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص201.

[2] ينظر: النحو واللغة بين القديم والحديث، ص190-191.

إن نظرة منصفة يجب أن نقف بها على فهم النحاة الأوائل للعامل تجعل منها واضعة كل قديم وحديث في ميزان علمي عادل لا إشارة إلى أيّ الأفكار أحقّ بالبقاء وأيّ الآراء أجدر بالاقتفاء، وارتأينا أن نوضح فكر النحاة حول هذه القضية، ففهمهم له على عكس ما يراه بعض المحدثين من أن الألفاظ المعنوية أو اللفظية مؤثرات حقيقية حسية.

فهذا الرأي لم يأخذ به قديم من البصرة ولا قديم من الكوفة، وإنما النحاة كانوا يرون العوامل تتنزّل منزلة الأمارات والدلالات [1]، فالاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما من الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا أسموه عاملا [2]، فنسبة العمل إلى العوامل اللفظية والمعنوية مجاز لا حقيقة وإنما للمتكلم الذي يلتزم مبدأ وقوانين العمل.

ولقد أشار ابن جني إلى أن المتكلم محدث الرفع والنصب والجزم لا بشيء غيره، وقول النحاة العامل اللفظي والمعنوي كان بسبب تضام الألفاظ مع بعضهما البعض وحاجة كل منها إلى الآخر، كما أشار إلى ذلك أيضا الشريف الرضّي إلى أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علامتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أن المعنى هو المتكلم فقيل:" العامل في الفاعل هو الفعل

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ج1، ص57، وأسرار العربية ص73.

[2] ينظر: الشريف الرضي، شرح ابن الحاجب: تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، مطبعة الثقافة والنشر بالجامعة، ط1، 1993، ج1، ص44.

لأنه صار أحد جزأي الكلام، وكذا العامل في المبتدأ أو الخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفرّاء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر". [1]

ومجمل ما يقال في العامل: أن الخلاف الواقع في حقيقته والجدل الذي خاض فيه النحاة يجعل منا أن نحوز الحسنيين ونخلص إلى أن العامل مزاوجة بين دورين وتكاتل وظيفتين، هما المتكلم والعوامل اللفظية والمعنوية، فالمتكلم يعزى إليه فضل تلفّظ اللغة، فما كان من رفع أو نصب أو جزم فله في ذلك دور، أما العوامل اللفظية والمعنوية فهي عبارة عن قوانين وقواعد تصاغ وفق الاحتكام إلى هذه النظرية، فليس للمتكلم الحرية المطلقة في إحداث حركات الإعراب كيفما يشاء والتصرف في أساليب القول دون مراعاة صرامة القواعد وأصول اللغة التي أخذت من فصيح لغة العرب.

ولا شك أن هذا الخلاف يبقى قائما ولا يجد سبيلا إلى الفصل، لأن المذاهب الدينية والعقائدية هي التي تبعث بالأفكار، فمن يرى أن علل الإعراب للمتكلم فقد تمذهب بالاعتزالية التي تنسب الأفعال إلى المتكلم فلا دخل لغيره في تصرفاته وأفعاله، وما اللغة وضبط الكلام إلا مظهر من مظاهر حرية الأفعال والتصرفّات، ومن يرى أن العامل هو العوامل اللفظية والمعنوية فتجريد المتكلم من حريته المطلقة ونسبة الأفعال إلى الله فهو رأي أهل السنة، فالاختلاف عقائدي وما العامل إلا مظهر من مظاهر اختلاف المذاهب الدينية التي تفرض على أصحابها سيطرة أفكارها والأخذ بموجب قوانينها.

[1] الشريف الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص52.

قائمة المصادر والمراجع:

1) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015. ج1، ص246.

2) أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتب الثقافية ،1975.

3) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

4) الأنباري، لمع الأدلة، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط1، 1957.

5) تمام حسان،الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

6) حسن سعيد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو بين القديم والحديث، دار المشرق، عمان، ط1، 2000.

7) دوكوريماسيري، مقال مراحل العلل النحوية عند العرب، جامعة المدينة العالمية شاه علم، ماليزيا.

8) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس ط3 ،1979 بيروت.

9) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط3،1988.

10) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، دط، 1965.

11) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، دت.

12) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، د ت، د ط.

13) المتنبي، الديوان، دار الطباعة، بيروت، 1437هـ.

14) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب،2011 .

15) محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996.

16) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، 2004أسرار العربيةالإنصاف في مسائل الخلاف، تح، محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة، دط، 2005.وهذا الرأي رأي البصريين لأن الكوفيين يرون أن كلا منهما يرفع الآخر، فهما مترافعان لحاجة كل منهما إلى الآخر وطلبه له.

17) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق يوسف عبود دار الأرقم بن الأرقم، بيروت، ط1، 1999.

18) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2011.

19) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ج1، وأسرار العربية.

20) ينظر: الشريف الرضي، شرح ابن الحاجب: تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، مطبعة الثقافة والنشر بالجامعة، ط1، 1993.

21) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث.

22) ينظر: النحو الوافي.

23) ينظر: النحو واللغة بين القديم والحديث.

24) ينظر: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين.

25) ينظر: سيبويه، الكتاب.

26) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي.

27) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج4، 277.

28) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي نصر القاهرة، ط1 1995.

29) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو.